Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

النواسخ في معلقة عنترة بن شداد

دراسة نحويّة

عبدالوهاب البشير

قسم اللغة العربية – كلية التربية ناصر – جامعة الزاوية

ab.jarjar@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0001-5970-2264

The Nawāsikh in ʿAntarah ibn Shaddād's Muʿallaqa
A Grammatical Study

Abdulwahab Al-Bashir
Department of Arabic Language – Faculty of Education, Nasser – University of Zawia

تاريخ الاستلام:2026/07/10 –تاريخ المراجعة:2026/07/18– تاريخ القبول: 2026/07/28– تاريخ للنشر: 29/ 8/ 2026

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة النواسخ في معلقة عنترة بن شداد دراسة نحوية تطبيقية، والكشف عن أنماط ورودها في أبيات المعلقة، وبيان أثرها في تركيب الجملة الاسمية من حيث العمل النحوي وتغير أحكام المبتدأ والخبر. وقد انطلق البحث من بيان مفهوم النواسخ لغة واصطلاحًا، مع التعريف الموجز بالشاعر عنترة بن شداد، ثم تناول أقسام النواسخ وأحكامها النحوية مستعينًا بآراء النحاة القدامى والمحدثين، ومطبقًا تلك الأحكام على الشواهد الواردة في المعلقة.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء مواضع النواسخ في أبيات المعلقة، وتصنيفها وتحليلها نحويًا، مع مراعاة التسلسل الزمني في عرض آراء العلماء والاستفادة من أمهات المصادر النحوية القديمة والحديثة. وقد تناولت الدراسة ثلاثة محاور رئيسة تمثلت في الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، والحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وأظهرت النتائج كثرة استعمال النواسخ في معلقة عنترة، وتنوع صورها وتراكيبها النحوية؛ إذ وردت كان وأخواتها في اثني عشر بيتًا، كما وردت إن وبعض أخواتها في ثمانية عشر موضعًا، وظهرت ظن وأخواتها في اثني عشر موضعًا. وأبان التحليل تنوع صور أسماء هذه النواسخ وأخبارها بين المفرد والجملة وشبه الجملة، بما يعكس ثراء التركيب النحوي في المعلقة. كما لم ترصد الدراسة شواهد لأفعال المقارنة، ولا للحروف المشبهة بليس، ولا لـــ«لا» النافية للجنس، وانتهت إلى أن النواسخ تمثل ظاهرة نحوية بارزة في المعلقة تستحق الدراسة والتحليل.

الكلمات المفتاحية : معلقة، عنترة، النواسخ

Abstract

This study aims to investigate the *nawāsikh* (grammatical operators) in ʿAntarah ibn Shaddād's *Muʿallaqa* through an applied grammatical analysis. It seeks to identify the patterns of their occurrence in the verses of the poem and to clarify their effect on the structure of the nominal sentence in terms of grammatical function and the changes they introduce to the rules governing the subject (*mubtadaʾ*) and predicate (*khabar*). The study begins by defining the concept of *nawāsikh* both linguistically and

technically, along with a brief introduction to the poet ʿAntarah ibn Shaddād. It then examines the different categories of *nawāsikh* and their grammatical rules, drawing on the views of both classical and modern grammarians and applying these rules to relevant examples from the *Muʿallaqa*.

The study adopts the descriptive-analytical method by identifying the occurrences of *nawāsikh* in the verses of the *Muʿallaqa*, classifying them, and analyzing them grammatically. It also observes the chronological development of grammatical opinions and draws on major classical and modern sources of Arabic grammar. The study addresses three main categories: verbs that raise the subject and assign the accusative case to the predicate; particles that assign the accusative case to the subject and raise the predicate; and verbs that govern two objects whose original syntactic functions are the subject and predicate.

The findings reveal the frequent use of *nawāsikh* in ʿAntarah's *Muʿallaqa* and the diversity of their grammatical forms and structures. *Kāna* and its sisters occur in twelve verses, while *inna* and some of its sisters occur in eighteen instances, and *ẓanna* and its sisters appear in twelve instances. The analysis also demonstrates variation in the forms of the nouns and predicates governed by these operators, including single words, clauses, and semi-clauses, reflecting the grammatical richness of the *Muʿallaqa*. The study found no examples of verbs of approximation, particles resembling *laysa*, or *lā* of generic negation. It concludes that *nawāsikh* constitute a prominent grammatical phenomenon in the *Muʿallaqa* that merits further study and analysis.

Keywords: Muʿallaqa, ʿAntarah, Nawāsikh.

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) أفصح خلقه لساناً، وأسلسهم بياناً، خير من نطق بالعربية من الخلائق أجمعين.

أما بعد،،،

فاللغة العربية غنية بمفرداتها ومعانيها، فهي ميدان خصب ورحب للمشتغلين بها، ولا شك في أن أرحب ميدان فيها هو القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، لاسيما الجاهلي منه.

ومن هنا رأيت أن أخوض عبابه، وأنهل من معينه الفياض، فآثرت لذلك، معلقة عنترة بن شداد العبسي الشاعر الجاهلي... لتطبيق دراسة نحوية عليها، ألا وهي (النواسخ) لذا كان العنوان: النواسخ في معلقة عنترة بن شداد دراسة نحويّة معتمدة في ذلك على جملة من المصادر والمراجع في مقدمتها كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح ابن عقيل، والنحو الوافي لعباس حسن وغيرها من الكتب القديمة والحديثة.

أما عن المنهج المتبع في هذا البحث فكان منهجاً وصفياً تحليلياً، وقد راعيت التسلسل الزمني في أثناء ذكر آراء العلماء، حرصاً على سلامة المنهج وللوصول إلى نتائج منطقية.

وقد اقتضى البحث أن أقسمه على ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد، ومختومة بالنتائج وثبت المصادر والمراجع وهي على النحو الآتي:

1. **المقدمة :**وقد احتوت على عنوان البحث وسـبب الاختيار والصـعوبات والمنهج المتبع وأهم المصـادر والمراجع وخطة البحث.
2. **التمهيد :**وقد تضمن:

أولاً: سيرة عنترة بن شداد موجزة.

ثانياً: النواسخ لغة واصطلاحاً.

3. **المبحث الأول :**ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر.

المطلب الأول: كان وأخواتها.

المطلب الثاني: الحروف المشبهات بليس.

المطلب الثالث: أفعال المقارنة.

4. **المبحث الثاني :**ناصب المبتدأ ورافع الخبر.

المطلب الأول: إن وأخواتها.

المطلب الثاني: (لا) النافية للجنس.

5. **المبحث الثالث :**الأفعال المتعدية لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

المطلب الأول: ظن وأخواتها.

المطلب الثاني: أحكامها.

6. **الخاتمة :**وقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها وآمل أن ينال هذا العمل الاستحسان والقبول.

أولاً– سيرة عنترة بن شداد موجزة:

اسمه ولقبه وكنيته:

شـاعرنا الجاهلي عنترة بن شـداد هو ابن عمرو بن شـداد وقيل عنترة بن شـداد بن عمرو بن معاوية بن قراد بن مخزوم بن ربيعة، وقيل مخزوم بن عوف بن مالك بن غالب بن عيســى بن بغيض بن غطفان بن قيس بن عيلان بن مضر [1].

وقيل إن اسـمه عنترة بن شـداد العبسـي، وكنيته أبو المغلس، وعبس تحدر من غطفان من قيس عيلان من مضر بن نزار بن معد بن عدنان [2].

أما ســبب اعتراف أبيه له فيعود إلى أن بعض أحياء العرب كانوا قد أغاروا على قوم من بني عبس فأصــابوا إبلهم، فتبعهم العبســيون، ولحقوا بهم، وطلب منه أبوه أن يقاتل معهم، فقال: العبد لا يكر إنما يحســن الحلب والصر، فقال له أبوه: كرّ وأنت حر، فكرّ وانتصر عليهم فاعترف به أبوه وألحق به نسبه [3].

حياته:

كانت أمه سوداء حبشية من نسل حام وكان لها أولاد عبيد من غير شداد، ذكر منهم شيبوب وجرير.

ولقد نشــأ عنترة عبداً لم يعترف به أبوه أول الأمر بين أبنائه الأحرار وكانت العرب تفعل ذلك، وكان عنترة عبداً يرعى الإبل والخيل فاكتسب من وراء ذلك الفروسية والشجاعة.

ونسـتشـف من خلال شـعره أنه أحب ابنة عمه عبلة، فترة شـبابها، إلا أن عمه رفض تزويجها له في البداية، بحجة أنه عبد ولذلك عمل كل ما في وسعه لتحرير نفسه، كما أثار ذلك التمييز شاعريته وفجرها بالشعر الجميل الذي جمع بين الغزل والرجولة التي تنشد المعالي وتحرض على الإقدام والإباء [4].

وفاته:

اختلف الرواة في سـبب وفاته فقيل إنه مات قتيلاً في إحدى غاراته على بني نبهان من طي وكان ذلك سنة 22 قبل الهجرة [5]، وقيل إنه مات بعد أن تقدم به العمر حتى وهن عظمه ورق جلده وثقل حوالى 615م [6].

ثانياً: النواسخ لغة واصطلاحاً

ورد مصـطلح النسـخ في كثير من المعاجم العربية، بينها ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (175هـ)، والنسخ: إزالتك أمراً كان يعمل به، ثم نسخته بحادث غيره، كالآية تنزل في أمر ثم يخفف فينسخ بأخرى، فالأولى منسوخة، والثانية ناسخة [7].

قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[8].

وذكره الجوهري بقوله: نسخت الشمس الظل وانتسخته كإزالته، ونسخت الريح آثار الديار: غيرتها [9].

والنواسـخ في النحو ثلاثة أقسـام (كان وأخواتها)، و(إن وأخواتها)، و(ظن وأخواتها)، ولم تظهر كلمة (النواسخ) من حيث كونها دالة على هذه الأقسام الثلاثة عند النحاة المتقدمين، فسيبويه لم يذكرها في كتابه، فقد تعرض لبعض أحكام كان وأخواتها في باب (الفعل الذي يتعدى اسـم فاعل إلى اسـم مفعول، واسـم الفاعل فيه لشيء واحد) [10].

وكذلك ذكر باب (الحروف الخمسـة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) [11]. يقصـد إن وأخواتها، ولم يذكر المبرد مصطلح (النواسخ)، ولم يذكره ابن السراج، وكذلك فعل الزجاجي وغيرهم.

يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت: "وأول ظهورها –فيما أظن– في منتصف القرن السابع تقريباً، فقد ذكرها صاحب الألفية المتوفى 672هـ، وتبعه في ذكرها شراح ألفيته، ابن عقيل، وابن هشام، والأشموني"[12]. وفرق ابن هشـام الأنصـاري في اللغة بين النسـخ بمعنى الإزالة، يقال نسـخت الشـمس الظل إذا أزالته، وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو (كان وأخواتها)، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو (إن وأخواتها)، وما ينصبهما معا، وهو (ظن وأخواتها) [13].

وقد لاقى مصطلح (النواسخ) شهرة وانتشاراً على يد نحوي متأخر هو السيوطي، حيث قسمها تقسيماً ثلاثياً: (كان وأخواتها) و(إن وأخواتها) و(ظن وأخواتها)، ووضعها جميعاً تحت عنوان "نواسخ الابتداء"[14]، وتبعه في ذلك الأستاذ عباس حسن من المحدثين [15].

المبحث الثاني– لرافع المبتدأ وناصب الخبر:

المطلب الأول: كان وأخواتها

الجملة الاسمية في نحو (أريج الرياحين ممتع) مركبة من اسمين مرفوعين، يسمى أولهما "المبتدأ" وله الصدارة في جملته غالباً – ويسمى الثاني "خبراً" كما هو معروف، ولكنه قد يدخل عليها ألفاظ معينة تغير اسمها وعلامة إعرابه ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته[16].

ومن هذه الألفاظ (كان وأخواتها)، مثل: (كان العاملُ أميناً)، فتصـير المبتدأ اسـم كان مرفوعاً ويسـمى (اسمها)، وليس له الصدارة الآن، ويعتبر خبر المبتدأ خبر (كان) منصوباً ويسمى (خبرها)، وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر ممتدةً إليها علامة إعرابها ومكان المبتدأ "النواسـخ" أو "نواسـخ الابتداء" لأنها تحدث نسخاً أي تغييراً، وكلامنا الآن على (كان) وأخواتها من الأفعال الناسخة التي تعمل عملاً، وتسمى أيضاً الأفعال الناقصـة، وسـميت ناقصـة لأن كل فعل فيها يدل على حدث ناقص، (أي: معنى مجرد ناقص، لأن إسناده إلى

مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوب تحقيقها من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب، فالاسم المنصوب هو الذي يتم المعنى الأساسي المراد، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة) [17].

وهي ثلاثة عشر فعلاً، جمعها ابن مالك في أربعة أبيات هي: [18]

تَرْفَعُ كَانَ المَبْتَدَا اسْماً والْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَ كَانَ سَيِّداً عُمَرْ

كَ كَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِي الأَرْبَعَة ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَة

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ مَا ... كَ أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

وبذا نستطيع أن نقول إن منها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط وهي ثمانية أفعال: كان، وأمسى، وأصبح، وظل، وبات، وصار، وليس، وما يعمل هذا بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة أفعال: زال، برح، فتيء، انفك [19].

فمعنى ظل اتصاف المخبر عنه نهاراً، ومعنى بات اتصافه به ليلاً، وأضحى: اتصافه به في الضحى، وأصبح: اتصافه به في الصباح، وأمسى: اتصافه به في المساء، ومعنى صار: التحول من صفة إلى صفة أخرى، ومعنى ليس: النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال[20]، نحو: ليس زيدٌ قائماً: أي الآن، ومعنى زال: ملازمة المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال مثل: ما زال زيدٌ ضاحكاً، وما زال عمروٌ أزرق العين، ومعنى دام: تعني استمر [21].

فكل هذه الأفعال ما عدا الأربعة الأخيرة تعمل بلا شرط، وهذه الأفعال الأربعة الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها مسبوقة بنفي أو (شبه النفي).

والمراد بشبه النفي: النهي، والدعاء، أو لنفي متبعة، سواء كان النفي لفظاً، نحو (ما زال زيدٌ قائماً)، و﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[22]، و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[23]. أو تقديراً، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[24].

ومثل كان في العمل المذكور (دام)، مسبوقاً بـ (ما) المصدرية الظرفية، كـ (أعط ما دمت مصيباً درهماً)، أي مدة دوامك مصيبا [25].

وقد تستعمل كان، وظل، وأضحى، وأصبح، وأمسى، بمعنى (صار)، كثيراً، نحو: ﴿وُفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً * وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً﴾.

وقول الشاعر [26]:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

ومعنى أمست أي صارت.

وهذه الأفعال بعضها متصرف وبعضها ناقص التصرف، وبعضها الآخر غير متصرف.

قسم لا يتصرف بحال، وهو (ليس) و(دام).

قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو (ما زال وأخواتها) فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر.

وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقيها.

والمضارع نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾[27]، والأمر ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾[28].

والمصدر كقوله [29]:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى ... كَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

والشاهد فيه (كونك إياه) حيث أعمل المصدر كان الناقصة في رفع الاسم ونصب الخبر.

واسم الفاعل كقوله [30]:

قَفَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً ... أُحِبُّكِ حَتَّى يَغْمَضَ الجَفْنُ مَغْمَضَا

والشاهد فيه قوله: (زائلاً أحبك) حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله، فرفع به الاسم ونصب الخبر.

ولقد وردت ألفاظ الفعل كان وأخواتها في معلقة عنترة بن شداد في اثني عشر بيتاً يمكن تقسيمها على النحو التالي:

وللفعل (كان) خمسة مواضع منها قول الشاعر عنترة:

1. إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ الفِرَاقَ فَإِنَّمَا ... زُمَّتْ رِكَابُكُمْ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ [31].

حيث جاء خبر كان جملة فعلية والشاهد فيه: (كنت أزمعت الفراق).

2. هَلَّا سَأَلْتِ الخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ ... إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي [32].

وهنا جاء خبر كان مفردًا منصوباً، وهو (جاهلة)، واسمها ضمير المخاطب (التاء)، والشاهد هنا: (كنت جاهلة).

3. لَوْ كَانَ يَدْرِي مَا المَحَاوَرَةُ اشْتَكَى ... وَلَكَانَ لَوْ عَلِمَ الكَلَامَ مُكَلِّمِي [33].

وهنا تلاحظ مجيء اسم كان ضميراً مستتراً وخبرها جملة فعلية، وجملة يدري في محل نصب خبر كان، والشاهد: (كان يدري).

وللفعل (أصبح) ثلاثة مواضع هي:

1. حَلَّتْ بِأَرْضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ ... عَسَراً عَلَيَّ طِلَابُكِ ابْنَةَ مَخْرَمِ[34].

ولقد جاء اسم أصبح ضميراً مستتراً والخبر اسماً ظاهراً والشاهد فيه: (أصبحت عسراً).

2. تُمْسِي وَتُصْبِحُ فَوْقَ ظَهْرِ حَشِيَّةٍ ... وَأَبِيتُ فَوْقَ سَرَاةِ أَدْهَمَ مُلْجَمِ [35].

وهنا جاء الفعلان تمسي وتصبح فعلين تامين، والشاهد: (تمسي وتصبح فوق ظهر حشية).

3. شَرِبَتْ بِمَاءِ الدَّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ ... زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ [36].

حيث جاء اسم أصبح ضميراً مستتراً تقديره هي وخبرها مفرداً، والشاهد: (أصبحت زوراء).

وللفعل (ما زال) موضعان اثنان هما:

1. إِذْ لَا أَزَالُ عَلَى رَحَالَةِ سَابِحٍ ... نَهْدٍ تَعَاوَرَهُ الكُمَاةُ مُكَلَّمِ [37].

ولقد جاء اسم (لا أزال) مستتراً تقديره أنا، والشاهد: (لا أزال على رحالة سابح).

2. مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ بِثُغْرَةِ نَحْرِهِ ... وَلَبَانِهِ حَتَّى تَسَرْبَلَ بِالدَّمِ [38].

حيث جاء خبر ما زال جملة فعلية (أرميهم) واسمها الضمير المتصل، والشاهد: (ما زلت أرميهم).

3. أما الفعل (بات) فله موضع واحد وهو:

4. تُمْسِي وَتُصْبِحُ فَوْقَ ظَهْرِ حَشِيَّةٍ ... وَأَبِيتُ فَوْقَ سَرَاةِ أَدْهَمَ مُلْجَمِ [39].

حيث جاء خبر أبيت شبه جملة، والشاهد: (أبيت فوق سراة).

وللفعل (ليس) عدة مواضع منها:

1. عَلَّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ... زَعْماً لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ [40].

2. فَشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثِيَابَهُ ... لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحَرَّمِ [41].

ولقد جاء اسمها ظاهراً وكذلك خبرها، والشاهد: (ليس الكريم بمحرم)، وهناك ثلاثة أبيات لا تختلف عن البيتين السابقين [42].

المطلب الثاني: الحروف المشبهات بليس (ما – لا – لات – إن)

من الحروف نوع يشبه الفعل (ليس) في معناه، وهو النفي، أي إن (ليس) فعل ماض ينفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، أي عند عدم وجود قرينة تبين نوع الزمن، أو التجرد منه، فإن وجدت لزم الأخذ بمدلولها.

وتشبه الفعل ليس في عمله وهو النسخ، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وبهذه المشابهة في الأمرين يعد من أخوات (ليس) مع أنها فعل، وهو حرف. كما يعد من أخوات (كان) لمشابهته إياها في العمل السالف فقط [43].

فأما الحرف الأول: (ما) فبعض العرب – كالحجازيين – يعمله، وبعض آخر – كبني تميم – يهمله، وهو يفيد عند الفريقين نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق[44]. تقول: (ما الشجاعُ خوافاً)، أو (ما الشجاعُ خوافٌ). الإعمال والإهمال، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَراً﴾[45]، ولكنها لا تعمل عند أهل الحجاز إلا بشروط عدة منها: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وكذلك (لا) فإنها تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر.

أما (لات) فهي (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[46]، فالحين خبرها منصوب، ومثل: تسرعت في الإجابة، ولات حين تسرعٍ، أي: وليس الحينُ حينَ تسرعٍ، أو ليس الوقتُ وقتَ تسرعٍ، وإعرابها: (لا) نافية تعمل عمل ليس، والتاء للتأنيث اللفظي، واسمها محذوف تقديره (الحين) أو (الوقت) أو (الزمن)، (حين) خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة مضاف، و(تسرع) مضاف إليه مجرور.

وقال سيبويه[47]: لا تكون (لات) إلا مع الحين، تُضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به، وقال ابن مالك في التسهيل[48]: تختص (لات) بالحين وما مرادفه، مقتصراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة، وقد يضاف إليها (حين) لفظاً أو تقديراً، وربما استغني مع التقدير عن (لا) بالتاء، وتهمل (لات) على الأصح إن وليها (هنا).

وفيه أيضاً – إعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وإنما تعمل في نكرة، أما (إن) النافية أيضاً فتأخذ اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً، وقد نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[49]، وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله: (باب عدة ما يكون عليه الكلم) وتكون (إن) كـ (ما)، فلو أراد النفي دون العمل، لقال: وتكون (إن) كـ (ما) في النفي، لأن النفي من معاني الحروف فـ (ما) به أولى من (ليس) لأن ليس فعل وهي حرف، نحو: (إنِ الذهبُ رخيصاً)، بمعنى (ما الذهب رخيصاً)، أو (إنِ الذهبُ رخيصٌ).

ففي المثال الأول نعرب "إن" حرف نفي ناسخ بمعنى ما، وبعدها اسمها وخبرها، وفي المثال الثاني: "إن" حرف نفي مهمل، وبعدها مبتدأ وخبر. وهي في حالتي إعمالها وإهمالها – لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي، ما لم تقم قرينة على غيره [50].

والذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال، هذا هو الرأي عندي وأتمنى أن يكون صحيحاً، لأنه اللغة العالية، لغة القرآن وأكثر العرب، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى، وهي صحيحة أيضاً يجوز الأخذ بها منعاً للبلبلة، وتعدد الآراء من غير فائدة.

ولم أقف لهذه الحروف على أثر بشواهد تتعلق بهذا المبحث من خلال دراستي لمعلقة عنترة بن شداد.

المطلب الثالث: أفعال المقارنة: (ما وضع لدنوه الخبر، رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه) [51].

وهذه الأفعال ليست كلها للمقارنة، فتسميتها أفعال مقارنة من باب تسمية الكل باسم البعض، وكلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر ويكون خبراً لها.

فلا ترفع فاعلاً ولا تنصب مفعولاً به ما دامت ناسخة فهي من أخوات كان، وتحدث سيبويه عن أفعال المقارنة والرجاء والشروع، ولم يصنفها، وقال: "إنها لتقريب الأمور شبيه بعضها ببعض"[52]، وذكر أفعال المقارنة (كاد، وكرب، وأوشك)، وتحدث عن (كاد) في الموضع نفسه الذي تحدث فيه عن (عسى)، قال: "اعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، لشبهها بـ (كاد يفعل)" [53]، ثم ذكر كذلك جعل وأخذ واخلولق، وبذلك يكون سيبويه قد ذكر من أفعال المقارنة سبعة أفعال هي: (كاد، كرب، أوشك، عسى، اخلولق، جعل، أخذ).

قال ابن يعيش: سيبويه لم يأت على عدتها، وإنما ذكر بعضها، ثم نبه على سائرها بأن قال: "وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، يريد ما كان مجرداً من الحدث، فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث "[54].

ولم يخرج المبرد عما قاله سيبويه سوى أنه ذكر أفعالاً من أخوات كان لم يذكرها سيبويه وهي: (ظل، بات، أضحى، ما زال)، وتحدث عن أفعال المقارنة بقوله: "هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقارنة وهي مختلفة المذاهب والتقدير مجتمعة في المقاربة "[55].

غير أن الخبر في هذه الأفعال لا بد أن يشتمل على الآتي:

1. فعل مضارع يكون مرفوعه من فاعل أو نائبه ضميراً في الغالب.
2. أن يكون هذا المضارع مسبوقاً بـ (أن) المصدرية مع الفعل (أوشك) وغير مسبوق بها مع الفعلين (كاد) و(كرب) مثل: (أوشك المطر أن ينقطع) [56]. وقد ذكر ابن مالك هذه النواسخ وعملها في الألفية وهي [57]:

كَـ كَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَاتَيْنِ خَبَرْ

حيث يشير ابن مالك إلى أن هذه الأفعال تعمل عمل كان وأخواتها إلا أن خبرها في الغالب لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مثل (كاد زيد يقوم)، كما أن جميع أفعال المقارنة لا تتصرف إلا (كاد) و(أوشك) فإن لها مضارعاً هو (يكاد)، و(يوشك).

أقسام أفعال المقارنة ومعانيها:

وهي ثلاثة أقسام يمكن ترتيبها على النحو الآتي [58]:

قسم لرجاء الفعل وهي: (عسى، وحرى، واخلولق)، فهذه الثلاثة للإعلام بالمقارنة على سبيل الرجاء.

قسم لمقاربة الفعل وهو: (كاد، وكرب، وأوشك).

قسم للشروع فيه وهو: (أنشأ، وطفق، وأخذ، وجعل، وعلق).

ومن خلال دراستي لمعلقة عنترة بن شداد لم أجد أثراً للشواهد التي تتعلق بهذا الباب بأقسامه، ولهذا اكتفيت بشرح الموضوع شرحاً مبسطاً معززاً بالشواهد القرآنية والشعرية الآتية بما تتطلبه منهجية البحث.

1. قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرِقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾[59].

حيث جاء خبر كاد جملة فعلية واسمها هو (البرق).

2. وقول الشاعر:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

الشاهد فيه: (عسى الكرب) وخبره الجملة الفعلية (يكون وراءه فرج قريب) [60].

وقل مجيء خبر عسى غير مقترن بـــ (أن) عكس خبر كاد الذي قل اقترانه بـــ (أن)، أي: اقتران خبر (عسى) بـــ (أن) كثير وتجريده من (أن) قليل، وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أن لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ (أن).

قال تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[61]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [62].

وكذلك الرأي عندي يتبع رأي جمهور البصريين، لأنه لم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ (أن).

المبحث الثالث: ناصب المبتدأ ورافع الخبر

المطلب الأول: إن وأخواتها

تأتي إن بمنزلة الفعل، ولا تكون إن إلا في ابتداء الكلام، وذلك نحو قولك: (إن زيدا منطلق) [63].

وهذه الحروف هي: (إنّ، أنّ، لكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ، ولا ويجيء لها مبحث مستقل) [64].

وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعها وأحوالها فيتناولها بالتغيير، في اسمها وفي شيء من خلال ضبط آخرها، إذ يصير المبتدأ منصوباً ويسمى: اسم الناسخ، ويبقى الخبر مرفوعاً ويسمى: خبر الناسخ، خلافاً للكوفيين في قولهم إن الخبر باقٍ على رفعه، وندخل (إن) لتأكيد الخبر وتقديره، وكذلك تدخل (إن) على الجملة الاسمية فتصير المبتدأ منصوباً ويسمى اسمها ويبقى الخبر مرفوعاً ويسمى خبراً للناسخ.

ولكل حرف من هذه الأحرف معنى:

(إنّ) و(أنّ) ويفيدان التوكيد، أما (إنّ) فتكون في صلة القسم، فإن قلت: (والله إن زيدا لمنطلق) اتصل بالقسم، و(لكنّ) للاستدراك، وإن كانت ثقيلة فهي عاملة بمنزلتها، وأما (كأنّ) فتفيد التشبيه، فنقول: (كأن زيدا عمرٌو)، و(لعلّ) تفيد التوقع المرجو أو المخوف مثل: (لعل زيدا يأتي)، وتأتي لعل للإشفاق كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ﴾[65]، أو للتعليل كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾[66]، و(ليت) للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه كقول الشاعر:

لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ [67].

إبطال عمل إن:

وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ [68].

يشترط لإعمال (إن) ألا تتصل بها (ما) الزائدة، فإن اتصلت بـــ (ما) الزائدة – وتسمى (ما) الكافة – منعتها عن العمل وأباحت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية، إلا (ليت) فيجوز إهمالها وإعمالها عند اتصالها بكلمة (ما) السالفة الذكر، ولا تدخل على الجمل الفعلية، فيجب الإهمال في مثل: (إنما الأمينُ صديقٌ)، ويجوز الأمران مع (ليت) مثل: (ليتما عليٌ حاضرٌ) أو (ليتما علياً حاضرٌ)، وهي في الحالتين مختصة بالجملة الاسمية[69].

أحكام إن وأخواتها:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَـ لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ النَّدَى[70].

وراعِ هذا الترتيب (تقديم الاسم وتأخير الخبر)، إلا في نحو: (ليت فيها أو هنا غير الندى). أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾[71]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [72].

وتختص (إن) بدخول لام الابتداء على خبرها، نحو: (إن زيدا لقائم)، وعلى اسـمها نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [73].

ولقد وردت ألفاظ إن وبعض أخواتها في معلقة عنترة بن شداد في ثمانية عشر موضعاً، ونظراً للشواهد المتكررة فإنني لم أقم بكتابتها كلها، واكتفيت ببعضها كشواهد، ولأن لـ (إن) وحدها العديد من الشواهد في المعلقة نورد بعضها:

1. فَوَدَدْتُ تَقْبِيلَ السُّيُوفِ لِأَنَّهَا ... لَمَعَتْ كَبَارِقِ ثَغْرِكِ المُتَبَسِّمِ [74].

الشاهد هنا: (لأنها لمعت)، وهنا جاء خبر إن جملة فعلية.

2. إِنْ تُغْدِفِي دُونِي القِنَاعَ فَإِنَّنِي ... طَبٌّ بِأَخْذِ الفَارِسِ المَسْتَلْئِمِ [75].

الشاهد: (فإنني طب)، وقد جاء خبر إن مفرداً.

3. يُخْبِرْكِ مَنْ شَهِدَ الوَقِيعَةَ أَنَّنِي ... أَغْشَى الوَغَى وَأَعَفُّ عِنْدَ المَغْنَمِ [76].

وفي هذا البيت جاء خبر إن جملة فعلية، والشاهد فيها: (أنني أغشى الوغى).

أما لفظة (كأن) فلها سبعة مواضع في الأبيات الشعرية نورد بعضها كشواهد:

1. فَوَقَفْتُ فِيهَا نَاقَتِي وَكَأَنَّهَا ... فَدَنٌ لِأَقْضِيَ حَاجَةَ المَتَلَوِّمِ [77].

والشاهد في هذا البيت: (وكأنها فدن)، وهنا جاء اسم كأن ضمير الهاء للغائب وخبرها (فدن).

2. يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا ... أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ [78].

حيث جاء خبر كأن مفرداً، والشاهد هو: (كأنها أشطان بئراً).

ولقد وجدت للحرف (لكن) شاهدًا واحدًا في هذه المعلقة هو:

إِذْ يَتَّقُونَ بِيَ الأَسِنَّةَ لَمْ أَخِمْ ... عَنْهَا وَلَكِنِّي تَضَايَقَ مُقْدَمِي

ولقد جاء خبر لكن جملة فعلية، والشاهد هو: (ولكني تضايق مقدمي).

المطلب الثاني: لا التي تنفي الجنس

هذا هو القسـم الثاني من الحروف الناسـخة للابتداء وهي (لا) التي تنفي الجنس، والمراد بها (لا) التي تنص على استغراق النفي للجنس كله [79].

وهي تعمل عمل (إن) فتنصـب المبتدأ اسـماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة – وهي التي لا تتكرر، نحو: (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ) – وبين المتكررة، نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) [80].

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، نحو: (لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ).

وخبر (لا) التي تنفي الجنس يجب تنكيره كالاسم وتأخيره ولو كان ظرفاً نحو: (لا رجلَ أفضلُ من زيدٍ).

وشـاع في باب النافية للجنس إسـقاط خبر (لا) إذا ظهر المراد مع سـقوطه ودل عليه دليل، أي يجب حذفه وهذا ما نادى به التميميون والطائيون، وكثر حذفه عند أهل الحجاز، نحو: هل من رجلٍ قائمٍ؟ فتقول: (لا رجلَ)، وتحذف الخبر وهو (قائم): وجوباً عند التميميين والطائيين وجوازاً عند الحجازيين.

وهذا عندي رأي حسن.

ولم أجد لـ (لا) النافية للجنس موضعاً في معلقة عنترة بن شداد فاكتفيت بهذا الشاهد:

(لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ)

حيث جاء اسم لا نكرة (صاحب) وممقوت خبرها لذلك جاء نكرة.

المبحث الثالث: الأفعال المتعدية لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

المطلب: الأول: ظن وأخواتها

انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيْ ابْتِدَا ... أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا

ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعْ عَدَّ ... حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّهَ كَاعْتَقَدْ

وَهَبْ، تَعَلَّمْ، وَالَّتِي كَ صَيَّرَا ... أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَأً وَخَبَرَا [81].

ينصب فعل القلب المبتدأ والخبر، ونعني بفعل القلب الأفعال: (رأى، خال، علم، وجد، ظن، حسب، زعم، عدّ، حجا، درى، جعل – بمعنى اعتقد –، هب، تعلم – بمعنى اعلم –)، والأفعال التي كـ (صيّر) تنصب أيضاً المبتدأ والخبر.

وهذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (ظن وأخواتها)، وتنقسم إلى قسمين: أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل [82].

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يدل على اليقين، وهي: (رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلم).

والثاني: ما دل على الرجحان، وهي: (خال، وظن، وحسب، وزعم، وعدّ، وحجا، وجعل، وهب).

مثال ذلك:

1. رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مَحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا [83].

فاستعملت (رأى) لليقين، وقد تستعمل بمعنى (ظن) كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً﴾[84] أي يظنونه.

2. ومثال الدالة على الرجحان قوله: (خلت زيدا أخاك) و(ظننت زيدا صديقك).

كذلك قول الشاعر:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فَإِنِّي شَرِيفُ الحِلْمِ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ [85].

وأما أفعال التحويل، وهي المراد بقوله: (والتي كصيّرا.. إلى آخره)، فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعدها بعضهم سبعة: (صيّر) نحو: صيرت الطين خزفاً، و(جعل) نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُوراً﴾[86]، و(وهب) كقوله: (وهبني الله فداك) أي صيرني، و(اتخذ) كقوله تعالى: ﴿لَّاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾[87]، و(اتخذ) كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾[88]، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[89].

ولهذه الأفعال (ظن وأخواتها) اثنا عشر موضعاً في معلقة عنترة بن شداد نورد بعضها هاهنا كشواهد:

1. وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

وهنا نصب الفعل ظن مفعولين: الأول (غير)، والثاني محذوف أي (غيره واقعاً)، والشاهد:

(لا تظني غيره)

2. فَأَثْنِي عَلَيَّ بِمَا عَلِمْتِ فَإِنَّنِي ... سَمْحٌ مُخَالَطَتِي إِذَا لَمْ أُظْلَمِ [90].

حيث نصبت (علمت) مفعولين وكانت إن وأخواتها في محل نصب المفعولين، الشاهد: (علمت فإنني سمح).

3. لَمَّا رَآنِي قَدْ نَزَلْتُ أُرِيدُهُ ... أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمِ [91].

حيث جاءت الجملة الفعلية (نزلت أريده) في محل نصب حال. الشاهد: (رآني قد نزلت أريده)، وياء المتكلم في (رآني) مفعولاً به منصوباً لأن هنا رأى تنصب مفعولاً واحداً فقط فهي ما يسمونها بـ (رأى البصرية).

4. فَبَعَثْتُ جَارِيَتِي فَقُلْتُ لَهَا اذْهَبِي ... فَتَجَسَّسِي أَخْبَارَهَا لِي وَأَعْلِمِي [92].

وفي هذا الشاهد حذف المفعولان، لأنه قد دل عليهما دليل. الشاهد: (وأعلمي).

5. نُبِّئْتُ عَمْراً غَيْرَ شَاكِرِ نِعْمَتِي ... وَالكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ [93].

وفي هذا البيت نجد أن الفعل (نبّئ) قد نصـــب ثلاثة مفاعيل: الأول تاء الفاعل التي جاءت في محل رفع نائب فاعل، والثاني عمراً، والثالث غير، والشاهد: (نبئت عمراً غير شاكر).

سأكتفي بهذا القدر من الشواهد، متمنية أن تنال القبول.

المطلب الثاني: أحكام ظن وأخواتها

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها الإلغاء والتعليق؛ فأما الإلغاء فهو عبارة عن إبطال عملها في اللفظ والمحل، لتوســـطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما[94]. أي ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع، نحو: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، فليس لـ (ظننت) عمل في (زيد قائم) في المعنى ولا في اللفظ [95].

ويثبت للمضـــارع وما بعده من التعليق والإلغاء ما يثبت للماضـــي، نحو: (أظن لزيدٌ قائمٌ) و(زيدٌ أظنُ قائمٌ) وأخواتها.

قال الشاعر:

أَبَالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي ... وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالخَوَرَا [96].

فاللؤم مبتدأ مؤخر، وفي الأراجيز في موضع رفع لأنه خبر فُدِّمَ، وأُلغِيت (خلت) لتوسطها بينهما.

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل، نحو (صيّر) وأخواتها.

كذلك يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصـرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسـطاً، نحو: (زيدٌ ظننتُ قائماً)، أو آخراً نحو: (زيدٌ قائمٌ ظننتُ)، وإذا توسطت فقيل الإلغاء والإعمال سيان [97].

أما التعليق فهو: [98] ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع، نحو: (ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ)، فقولك (لزيد قائم) لم تعمل فيه (ظننت) لفظاً، لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام، لكنه في موضـع نصـب، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت، نحو:

(ظننت لزيد قائم وعمراً منطلقاً)، فهي عاملة في (زيد قائم) في المعنى دون اللفظ. ويثبت للمضـارع وما بعده من التعليق والإلغاء ما يثبت للماضي نحو: (أظن لزيد قائم) و(زيد أظن قائم) وأخواتها.

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو: (صيّر) وأخواتها.

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل (ما) النافية نحو: (ظننت ما زيد قائمٌ)، أو (إن) النافية، نحو: (علمت إن زيد قائمٌ)، ومثلوا لـه بقولـه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [99]. ولذلك يعلق الفعل إذا وقع بعده (لا) النافية، نحو: (ظننت لا زيد قائم ولا عمروٌ).

أو لام الابتداء، نحو: (ظننت لزيد قائمٌ)، أو لام القسـم، نحو: (علمت ليقومن زيدٌ)، أو الاسـتفهام، وهذا له صور ثلاث:

الأولى: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: (قد علمت أيهم أبوك).

والثانية: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: (علمت غلام أيهم أبوك).

والثالثة: أن تدخل عليه أداة الاســـتفهام، نحو: (علمت أزيد عندك أم عمروٌ)، و(علمت هل زيد قائم أم عمروٌ).

النتائج والخاتمة

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين، أنزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين.

أما بعد،،،

فالحمد لله الذي وفقني حتى وصلت إلى هذه النقطة في كتابة بحثي هذا (النواسخ في معلقة عنترة بن شداد)، ولعل أهم ما توصلت إليه هو كثرة استخدام الشاعر عنترة للنواسخ، حيث أثَّرت هذه النواسخ في دخولها على أبيات المعلقة فزادتها رونقاً وقوة وصارت ميداناً خصباً للدراسة اللغوية، بنحوها وصرفها وأصواتها.

ولم أجد أثراً لأفعال المقاربة ولا للمشبهات بليس ولا لا النافية للجنس في معلقة عنترة بأقسامها المعروفة، عند شاعرنا في معلقته، وأخيراً فإنني لا أدعي الكمال، فالكمال لله سبحانه وتعالى، فإن وفقت فهذا بفضل ربي، وإن كان غير ذلك فهو من نفسي.

المصادر والمراجع

---

(1) ينظر كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق الدكتور إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، المجلد الثامن، ط1، 2002ف، ص 215؛ وينظر تاريخ الأدب العربي، لعمر فروخ، ط1، ص 55.

(2) ينظر الأغاني، ج 8، ص 68.

(3) ينظر ديوان عنترة، دار صادر، ط3، 2003ف.

(4) ينظر ديوان عنترة، دار صادر، ط3، 2003ف.

(5) شرح المعلقات السبع المشهورات، لأبي جعفر محمد بن محمد النحاس، تحقيق أحمد الخطاب، ط3، مطبعة بغداد، 1995، ص 245.

(6) ينظر تاريخ الأدب العربي، ص 82.

(7) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، ط1، 1988: مادة نسخ.

(8) سورة البقرة، الآية (106).

(9) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1988، مادة نسخ.

(10) الكتاب، لسيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط1، بلا تاريخ، 15/1.

(11) الكتاب لسيبوية، 279/1

(12) النواسخ الفعلية والفرعية، دراسة تحليلية مقارنة، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2005، ص 12-13.

(13) شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بلا رقم طبعة، بلا تاريخ، ص 127.

(14) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، و أ. عبد السلام هارون، عالم الكتب، بلا رقم طبعة، 2001، 62/2.

(15) ينظر النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط4، بلا تاريخ، 543/1.

(16) ينظر النحو الوافي, 545.

(17) ينظر شرح الاسموقي لألفة ابن مالك, تحقيق: د عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد, المكتبة الأزهرية للتراث, بلا طبعة, 1993, 305/1.

(18) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق الدكتور محمود مصطفي حلاوة, دار الأحياء التراث العربي, بيروت, بلا طبعة, بلا تاريخ, ج1, 149.

(19) ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلاب، 2004، ص 214.

(20) ينظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، 1/165.

(21) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بلا رقم طبعة، بلا تاريخ، ص 135.

(22) سورة هود, الآية 16.

(23) سورة طه, الآية 91.

(24) سورة يوسف, الآية 85.

(25) ينظر شرح الأسموي, ج1, 312.

(26) القائل: النابغة الذيباني في من داليته, وهي من شواهد الخزانة 76/2, والهمع 14/1.

(27) سورة مريم, الآية 20.

(28) سورة الإسراء, الآ]ة 50.

(29) البيت مجهول القائل, وهو من الطويل.

(30) القائل: الحسين من مطير, والبنت من القويل من شواهد الأسموني في شرحه من الكافية لابن مالك, ج318/12.

(31) ينظر ديوان عنترة, 17.

(32) املصدر نفسه, 25.

(33) المصدر نفسه, 30.

(34) ديوان عنترة, 16.

(35) المصدر نفسه, 19.

(36) المصدر نفسه, 21.

(37) المصدر نفسه, 25.

(38) ينظر: ديوان عنترة, 29.

(39) المصدر نفسه, 19.

(40) المصدر نفسه, 16.

(41) المصدر نفسه, 26.

(42) المصدر نفسه, 16- 19- 29.

(43) ينظر النحو الوافي, ج/593.

(44) ينظر شرح المفصل, موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي, مكتبة المتنبي, القاهرة, بلا رقم طبعة, بلا رقم تاريخ, 90/7.

(45) سورة يوسف, الآية 31.

(46) سورة ص, الآية 3.

(47) الكتاب/ 39/1.

(48) شرح التسهيل، لابن مالك الطائي الجياني، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990، ج1، ص 167.

(49) ينظر المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بلا رقم، بلا تاريخ، 2/359.

(50) ينظر النحو الوافي، ج1، ص 606.

(51) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترآباذي (688هـ)، المعروف بابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، 2000ف، 4/211.

(52) الكتاب 58/3..

(53) المصدر السابق, 159/3.

(54) شرح المفصل, 90/17.

(55) المقتضب: 86/14.

(56) ينظر النحو الوافي, 616/615/1.

(57) ينظر: شرح ابن عقيل: 103/1.

(58) ينظر: شرح نذور الذهب, 219.

(59) سورة البقرة, الآية 20.

(60) البيت لهدية بن خشرم العذري من شواهد ابن عقيل, ينظر: شرح ابن عقيل, ج1, 302.

(61) سورة المائدة, الآية 52.

(62) سورة الإسراء, الآية 8.

(63) ينظر: شرح الأشموني, ج402/1.

(64) ينظر: النحو الوافي, ص631.

(65) سورة الكهف, الآ]ة 6.

(66) سورة طه, الآية 44.

(67) البيت لأبي العتاهية وهو شاعر من شعراء العصر العباسي، من قطر الندى وبل الصدى، ص 148.

(68) ينظر شرح ابن عقيل, ج1, 161.

(69) ينظر المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بـــ ابن عصفور (ت 669هـــ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، بلا تاريخ، ص 340؛ وينظر شرح ابن عقيل، ج1، ص 18.

(70) ينظر شرح ابن عقيل, ج6, 18.

(71) سورة المزمل, الآية 13.

(72) سورة النازعات, الآية 26.

(73) سورة البقرة, الآية 248.

(74) ينظر الديوان, 24.

(75) المصدر السابق, 23.

(76) ديوان عنترة, 17.

(77) المصدر نفسه, 29.

(78) المصدر نفسه, 29.

(79) شرح شذور الذهب، ص 308.

(80) ينظر شرح ابن عقيل، 90/1.

(81) شرح ابن عقيل, ج1, 207.

(82) شرح الأشموني, ج2, 33.

(83) الشاهد فيه قوله: (رأيت الله أكبر)، حيث استعمل رأى للتقين فنصب مفعولين: الأول (الله) والثاني (أكبر).

(84) سورة المعارج, الآية 6.

(85) الشاهد فيه قوله: (فإن تزعميني كنت أجهل)، حيث استعمل فعل زعم دالاً على الرجحان فنصب به مفعولين هما الياء في (تزعميني) وجملة (كنت أجهل).

(86) سورة الفرقان, الآية 23.

(87) سورة الكهف, الآية 97.

(88) سورة النساء, الآية 125.

(89) سورة الكهف, الآية 99.

(90) ينظر: الديوان, 23.

[91] المصدر السابق, 27.

[92] المصدر نفسه, 28.

[93] المصدر نفسه, 27.

[94] ينظر شرح ابن عقيل, ج1, 212.

[95] ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 174.

[96] هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري، ينظر شرح قطر الندى، ص 144.

[97] ينظر النحو الوافي, ج1, 38.

[98] ينظر شرح ابن عقيل, ج212/1.

[99] سورة الإسراء, الآية 52.